استمرار نهب الرمال "بالتقسيط" في سواحل الجديدة

الناهبون يستغلون ظروف الظلام للاغتناء على حساب البيئة

يتواصل نهب الرمال بالشريط الساحلي من سيدي ساري بالبئر الجديد إلى ما بعد الواليدية، رغم أن السلطات المحلية منعت أي استغلال لمقالع الرمال التي اغتنى بفضلها العديد من الأعيان، وتستمر عملية النهب بالتقسيط، إذ عمد الضالعون فيها إلى تسخير شاحنات صغيرة وعربات لخطف الرمال ليلا ونهارا وتجميعها قبل تحميلها وتوجيهها إلى أوراش البناء الكبرى.

لا يخلو يوم من أيام الأسبوع دون تسجيل عملية إيقاف بالبئر الجديد أو سيدي بونعايم بهشتوكة أو بمنطقة الداخلة التابعة لجماعة سيدي علي أو بسيدي بوزيد ومولاي عبد الله وسيدي عابد ومريزيقة وأولاد غانم أو الواليدية ونواحي أيبر، فقد وجد رجال الدرك أنفسهم، بهذه النقط، مجبرين على وضع حراسة مشددة ومتاريس لمنع الشاحنات والعربات المجرورة من سرقة الرمال، وتعبت النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية من البحث وتقديم أشخاص يصرحون علانية أن مهنتهم الأساسية هي سرقة الرمال وأنهم مضطرون لفعل ذلك لضمان عيشهم.

فقبل شهور قليلة، تمكنت الضابطة القضائية التابعة لمصالح الأمن بالجديدة، من إيقاف شاحنة من نوع إسيزي، ووضعتها بسوق الجملة لبيع الخضر بسيدي موسى. الشاحنة كانت محملة بالرمال المسروقة من مدخل مدينة الجديدة بالقرب من سيدي بوسلاسل قرب ملعب الخيول، وتم تقديم السائق للعدالة وأدين بأربعة أشهر حبسا نافذا، وقبل ذلك بأيام، تمكن رجال الدرك بالبئر الجديد من إيقاف شاحنة أخرى محملة بكمية من الرمال، بشاطئ سيدي ساري التابع للجماعة القروية لهشتوكة، وكانت الشاحنة وهي من نوع بيرلي سيس، محملة بستة أمتار مكعبة من الرمال ذات الجودة العالية. وغير بعيد عن الجديدة، تمكن رجال الدرك بسيدي بوزيد نهاية الشهر الماضي، من إيقاف مالك شاحنة تستعمل في سرقة الرمال من الشريط الممتد من سيدي بوزيد إلى حدود سيدي عابد، بعد أن نصبوا كمينا لشاحنات نهب الرمال بكل من سيدي بوزيد ومولاي عبد الله وسيدي عابد، وبالقرب من أهل بطرس بالجرف الأصفر، تمكنت شاحنة من اجتياز الحاجز الأمني للدرك الملكي وبالتالي من إفراغ حمولتها على الطريق المستعملة من طرف الدرك الملكي ولاذت بالفرار، فيما تم إيقاف مالك الشاحنة الذي كان على متن سيارة خفيفة من نوع كونغو.

انقلاب شاحنة تسرق الرمال من أحد الشواطئ (خاص)

وعلى بعد 7 كيلومترات من مدينة آزمور وبدوار أولاد سيدي فارس بمنطقة الدخلة التابعة لتراب جماعة أولاد رحمون، تتعرض مقالع الأحجار أو ما يصطلح عليه لدى السكان بمقالع (التوفنة)، للسطو والسرقة في غفلة من المسؤولين أو بتواطؤ مكشوف أحيانا منهم، هذه المقالع تتسبب في تلف الحجر والشجر ولم تستثن بطبيعة الحال حتى البشر، (من كثرة الصخب والضجيج والغبار الذي تحدثه) تذر أموالا باهظة على نوعية من المحظوظين دون أن يستفيد منها السكان، لتظل الجماعة القروية المشرفة على هذه المقالع خارج التغطية.

وبالبئر الجديد، أقدم رجال الدرك الملكي، منذ ثلاثة أشهر تقريبا من اعتقال ثلاثة أشخاص كانوا يقومون بسرقة الرمال من شاطئ الحويرة بجماعة المهارزة الساحل، وكان المتهمون وهم من عائلة واحدة، يقومون بنقل الرمال عبر عربات مجرورة وتهريبها وبيعها لأصحاب شاحنات يتمركزون بالقرب من الطريق الجهوية الرابطة بين البيضاء والجديدة عبر الشاطئ، إذ يتراوح سعر حجم الرمال المسروقة عبر العربة ما بين 500 و600 درهم، وقد تم تقديم المتهم الرئيسي والذي له سوابق عدلية من أجل تهمة السرقة والإرشاء، بعد محاولته تقديم مبلغ 400 درهم كرشوة من أجل إطلاق سراحه، وبالطريق الوطنية رقم واحد بالقرب من الكولف الملكي بالحوزية، وقعت حادثة تسببت فيها شاحنة من الحجم الكبير مختصة في نقل الرمال، إثر اصطدامها بسيارة خفيفة من نوع رونو 18، وتسببت في عرقلة المرور في ساعات الذروة، إذ اضطر رجال الدرك الذين حضروا على الفور إلى عين المكان، إلى نقل السائقين في حالة خطيرة إلى المستشفى الإقليمي بالجديدة، وفك الضغط بفتح ممر على جانب الطريق المحاذية للمحطة السياحية مزاغان بالحوزية، وتسببت الشاحنة المحملة بالرمال في قطع الطريق بعد أن صدمت السيارة وأتت عليها كليا إذ نجا سائقها بأعجوبة من الموت. وأكد مصدر أمني أن محترفي نهب الرمال منظمون في شبكات تعمل ليل نهار وأنها طورت من تقنية تتبع خطوات رجال الدرك ومصالح المياه والغابات بفعل تجنيدها لعناصر مختصة، تقوم بإخبار بعضها البعض عبر الهواتف المحمولة بكل تحركات وسكنات رجال الدرك.

وقال مصدر قريب من عمالة إقليم الجديدة، إن الطلب على الرمال زاد خلال السنوات الأخيرة بفعل استنفاد مادة الرمال من المقالع من جهة، وارتفاع الطلب عليها بعد التوسع العمراني من جهة ثانية، مشيرا إلى أن السلطات الإقليمية كانت رخصت، منذ سنتين، لأربعة مقالع جنوب مدينة الجديدة، توقفت ثلاثة منها بعد نفاد الرمال، فيما ما زال مقلع واحد يعمل بين الفينة والأخرى، مؤكدا أن السلطات المحلية تقوم من حين لآخر بالترصد لناهبي وسارقي الرمال، وتعمل على ردم الطرق المؤدية إلى المقالع السرية وتغلقها وتقدم المتهمين إلى النيابة العامة.

وإلى أن تتجند السلطات المحلية والجماعات القروية لحماية البيئة والشريط الساحلي الذي يتعرض لهجوم كاسح من طرف ناهبي الرمال، يبقى السكان المغلوب على أمرهم ينتظرون وضع حد لما يجري من عبث وسطو واعتداء على الأشجار التي تشكل حاجزا في وجه الغزاة الجدد.

أحمد ذو الرشاد (الجديدة)

انهيار منازل بآسفي واليوسفية والشماعية

الرياح القوية في المنطقة تسببت في خسائر مادية وحاصرت المواطنين في منازلهم

تسببت الرياح القوية بإقليم آسفي، صباح الأحد الماضي، في العديد من الخسائر المادية بعد سقوط أعمدة كهربائية وتسجيل انقطاعات متكررة للتيار الكهربائي جراء إتلاف مجموعة من الأجهزة الهوائية.

فبمدينة آسفي، وصلت قوة الرياح، حسب بعض المصادر إلى أزيد من 50 كيلومترا في الساعة، ولم يستطع عدد من المواطنين مغادرة منازلهم، خوفا من التعرض لمكروه بسبب سوء الأحوال الجوية، وتوقفت حركة السير بأغلب شوارع المدينة، في حين أغلقت العديد من المحلات التجارية أبوابها، خصوصا بشارع ابن ناصر وواد الشعبة...

حافلة تغرق بفعل التساقطات (خاص)

سقطت أعمدة كهربائية ببعض شوارع المدينة، في حين تهاوت بعض المنازل، خصوصا بالمدينة القديمة، بيد أن ذلك لم يخلف خسائر في الأرواح. كما تعرضت العديد من اللوحات الإشهارية للتلف، وسقط بعضها، مما أصاب المواطنين بالهلع. كما تسببت التساقطات المطرية التي همت المدينة، ليلة الأحد-الاثنين، في انجراف طريق الميناء، وتوقف الحركة بشارع كيندي الذي غمرته المياه، شأنه في شأن الطريق المؤدية إلى مدرسة تكوين المعلمين والمركز التربوي للجهوي للأساتذة.

كما كشفت التساقطات المطرية عن ضعف البنية التحتية إذ اختنقت شبكة الصرف الحي، وهاجمت المياه ليلا العديد من الدور السكنية بحي السانية والمدينة القديمة وسيدي بوالذهب.

كما لم تنج من ذلك بعض المؤسسات التعليمية والإدارات العمومية، كالمقاطعة الإدارية الرابعة، التي لم يشتغل موظفوها أول أمس (الاثنين) بفعل المياه الغزيرة التي أغرقت المقاطعة الإدارية.

وبمدينة اليوسفية، أغلقت أغلب المحلات بشارع الحي الحسني (القلب النابض للمدينة) أبوابها، وساد فراغ بالسوق الأسبوعي للمدينة، مما اضطر العديد من التجار إلى الرجوع إلى منازلهم، بعد أن منعتهم الرياح القوية المحملة بالغبار، من نصب خيامهم.

ومن جهة أخرى، تضررت الواجهات الأمامية لبعض المقاهي بشارع بئر انزران، بفعل سقوط الواقيات الأمامية، التي لم تخلف ضحايا في الأرواح.

وبالشماعية، تسببت الرياح العاصفية التي شهدتها المدينة، في انقطاع التيار الكهربائي عدة مرات، مما تسبب في إتلاف العديد من التجهيزات الإلكترونية لمواطنين بحي السويقة، والذين قدموا شكايات في الموضوع صباح أول أمس (الاثنين)، إلى الجهات المسؤولة. كما سقطت ثلاثة منازل عتيقة على الأقل، بأحد أحياء خميس زيمة الهامشية، مما نتج عنه جرح شاب يبلغ من العمر حوالي 24 سنة، والذي تم إسعافه بالمستشفى المحلي بالمدينة.

إلى ذلك، بادرت مصالح الدرك الملكي بإقليم آسفي، والسلطات المحلية صباح أول أمس (الاثنين) إلى تحديد الخسائر المادية، الناتجة عن الرياح العاصفية التي اجتاحت الإقليم أول أمس، في حين يتخوف العديد من المواطنين مما قد تحمله الرياح العاصفية المرتقبة اليوم الأربعاء، حسب ما أعلنته مديرية الأرصاد الجوية.

محمد العوال (آسفي)

رياح... تسببت الرياح القوية التي عرفتها مدينة الدار البيضاء الأيام الأخيرة في اجتثاث عدد من الأشجار بمختلف شوارع العاصمة الاقتصادية، فضلا عن سقوط أعمدة الكهرباء والإنارة العمومية واللوحات الإشهارية.كما خلق سوء أحوال الطقس والاضطرابات المناخية التي شهدتها المدينة، رعبا في أوساط السكان. وعرقلت الأشجار التي سقطت حركة السير في عدد من شوارع البيضاء. (عبد اللطيف مفيق)

تفويت هكتارات على الشريط الساحلي لتزنيت

يروج مؤخرا في أوساط المضاربين العقاريين بتيزنيت أن بعض المسؤولين بالإقليم قاموا بتفويت عدة هكتارات من الأراضي على طول الشريط الساحلي للإقليم لمجموعة من المضاربين العقاريين، بمن فيهم الأجانب، الذين يدعون الاستثمار علما أنهم لم يسلكوا المساطر القانونية المتبعة في هذا المجال والمتعلقة بوضع ملفات الاستثمار لدى المصالح المختصة قصد الحصول على الموافقة لإنجاز مشاريع سياحية تنموية قد تعود على سكان الإقليم والمنطقة بالنفع.

وأفاد مصدر من وسط المستثمرين المحليين أن هناك ملاحظة هامة وأساسية تواكب هذه الاستثمارات والمشاريع المنجزة بالمنطقة، إذ أنها أصبحت نقمة على سكان الشريط الساحلي، ذلك أن المشاريع المنجزة كانت بمثابة بقرة حلوب لفائدة الأجانب الذين يدعون الاستثمار في المنطقة بحيث وصل سعر الشقة الواحدة في إحدى المشاريع على هذا الشاطئ إلى ما يزيد عن 266 ألف أورو بمساحة 80 مترا مربعا، أما المتر المربع العاري القانوني، أي الذي يتوفر على الرسم العقاري فتجاوز 500 درهم للمتر المربع، الشيء الذي خلف وراءه مضاربات عقارية استفاد منها المحتكرون للعقار بالمنطقة.

وارتباطا بهذا الملف الحساس، فإن هذا الملف فتح شهية بعض المسؤولين وتفتقت عبقريتهم وولدت مصطلحا جديدا في علم الاقتصاد والمالية قصد تملك أراضي الدولة، وهو ما اصطلحت عليه بـ «اللجن الإقليمية للتسوية» مع مصالح الأملاك المخزنية والدفع بالمضاربات والرفع من مستواها لفائدة جهات معينة، يتساءل أبناء المنطقة إلى جانب بعض المستثمرين عن هويتها؟! وهل هناك مشاريع لتصاميم ونماذج استثمارية فوق هذه الأراضي المخزنية؟ وماذا يقصد هؤلاء المسؤولون بالتسوية عندما يتعلق الأمر بأملاك الدولة؟ وهل تشاطرهم الإدارة المركزية للأملاك المخزنية الرأي في كل القرارات المتخذة والتي نتجت عن عبقرية المجتهدين الأوصياء على الأموال العمومية بالإقليم قصد الدفع بالمنتفعين بتحرير طلبات الاستفادة من هذه الأراضي مقابل تحمل تعرضات الملاك الأصليين للأراضي المنتزعة منهم!!؟؟

وفي هذا الصدد، يؤكد مختصون في قوانين العقار أن مسطرة تفويت أراضي الدولة جد معقدة وأن الإدارة المركزية للأملاك المخزنية صارمة في تطبيق القوانين المرتبطة بتفويتات أراضي الدولة. وللتذكير، فإن اجتماعا عقد بتاريخ 3 يوليوز الماضي، بمقر عمالة تيزنيت خصص لدراسة الوضعية القانونية لمطالب الدولة ومطلبين اثنين للخواص، وصفهما محضر اللجنة الذي حصلت الصباح على نسخة منه، بأنهما «في الأصل مطالب تحفيظ لاحقة على مطالب الدولة».

وحسب المحضر ذاته، أوصت اللجنة بإجماع الحاضرين على ما أسمته «بإعمال معيار التسوية بغية الوصول إلى أوعية عقارية سليمة لتوظيفها في الاستثمارات وتحريك التنمية المحلية». أما محضرها بتاريخ 15 فبراير 2008، فيتضمن مطالب أخرى للخواص كلها تصب في الاتجاه نفسه. ويتساءل المتتبعون لهذا الملف عن رأي السيد وزير الاقتصاد والمالية في ما يجري بالشريط الساحلي بتيزنيت؟

وارتباطا بموضوع الشريط الساحلي، تابعت الصباح موجات الغضب والقلق وسط موظفي القطاع العمومي وشبه العمومي وعموم المواطنين بإقليم تيزنيت بعد أن سمعوا بخبر توزيع بقع ما يسمى بـ «تجزئة أكلو الشاطئ تمديد» التابعة للمجلس الإقليمي والتي تضم أزيد من 462 بقعة والموجودة في موقع سياحي استراتيجي على شاطئ البحر(على بعد 14 كيلومترا من مدينة تيزنيت). وكان حديث هذه التجزئة هو الغالب على حفل تنصيب العامل الجديد إدريس بن عدو وتوديع العامل السابق بوشعاب سويلم، خاصة أن بعض المصادر الموثوقة أفادت أن مكاتب العمالة شهدت حركة غير عادية إلى وقت متأخر من ليل يوم السبت الماضي، يوم تنصيب العامل الجديد. ويتساءل مئات المواطنين عن مصير طلباتهم التي قدموها للمجلس الإقليمي منذ أن علموا بوجود هذه التجزئة، ولماذا لم يتم الرد عليها، على الأقل، بالإيجاب أو بالرفض. كما يطالب الرأي العام المحلي بالكشف عن لائحة المستفيدين من هذه التجزئة التي أسالت الكثير من المداد بخصوص المعايير المتبعة في التوزيع.

إبراهيم أكنفار (تيزنيت)

استثمارات تفوق ثلاثة ملايير درهم بدكالة عبدة

أفاد بلاغ صادر عن المركز الجهوي للاستثمار، أن الأخير صادق خلال النصف الثاني من السنة الماضية، على حوالي 48 مشروعا، والتي بلغت قيمتها الإجمالية حوالي ثلاثة ملايير درهم.

وسجل المركز نفسه، تحسنا بالنسبة إلى عدد المشاريع المصادق عليها، مقارنة مع الفترة نفسها من السنة ما قبل الماضية، والتي بلغت 39 مشروعا.

وأشار البلاغ ذاته، إلى أن القيمة المالية الإجمالية لهذه المشاريع بلغت بالضبط ثلاثة ملايير و10 ملايين و930 درهما، وستوفر لدى تحققها حوالي 2273 منصب شغل.

وقد تم تسجيل ثلاثة مشاريع من بين المشاريع المصادق تفوق قيمتها الاستثمارية مائتي مليون درهم للمشروع الواحد، مما يعني أن هذه المشاريع الثلاثة تصل قيمتها الإجمالية إلى 967 مليون درهم، ستمكن لوحدها من توفير 586 منصب شغل.

ويبرز توزيع المشاريع المصادق عليها حسب القطاعات، إذ تصدر قطاع البناء والأشغال المختلفة للقائمة ب 48 في المائة من عدد المشاريع و40 في المائة من قيمة الاستثمارات يليه قطاع السياحة ب 21 في المائة، من حيث عدد المشاريع و34 في المائة من القيمة المالية للاستثمارات مما يعكس الأهمية التي يكتسيها هذان القطاعان في اقتصاد جهة دكالة عبدة، على حد تعبير البلاغ نفسه.

من جهة أخرى، احتل قطاع الخدمات، المرتبة الثالثة ب 14 في المائة من عدد المشاريع، ثم قطاع الصناعة والخدمات في المرتبة الرابعة بنسبة 13 في المائة، وأخيرا قطاع التجارة بنسبة عشرة في المائة.

م.ع (آسفي)